University of Zawia - Faculty of Arts Journal (UZFAJ)
Volume 25, Issue 1, (2025), pp.174-191, ISSN: 2521-9235

The Phenomenon of Nominative Nouns as Subjects or Predicates in Qalun's Narration on the Authority of Nafi' in the First Half of the Verses of the Holy Qur'an: A Descriptive and Analytical Study

Muhammad Abd al-Ali

Department of Arabic Language, Faculty of Languages and Translation, University of Misurata, Misurata, Libya

Email: almahde101@yahoo.com

Received 27/01/2025 |Accepted 15/ 03/2025 | Available online 31/03/2025 | DOI: 10.26629/uzfaj.2025.13

ABSTRACT

Praise be to God, and prayers and peace be upon him who has been given all the words, and upon all his family and companions, and those who follow them until the Day of Judgment...

As for what follows:

In this research, I dealt with directing the narration of Imam Qalun on the authority of Nafi' in terms of the level of grammar from the books of recitations and interpretation. The verses that Qalun narrated on the authority of Nafi' alone came out, which made the researcher make what Qalun narrated in the same position as what he himself read within the scope of the seven recitations, as I explained his argument in That, and the evidence of others as much as I could, and I explained the reason for the difference in the legal and linguistic rulings in these readings, which indicates the greatness of this Qur'an in carrying all these meanings with verses that store meanings that cannot be counted, and readings that clarify the meanings of one of the other, and from here the topic of these papers was: (The Phenomenon of Names The nominative noun is based on the beginning or the predicate in what Qalun narrated on the authority of Nafi' al-Madani in some verses of the second half of the Holy Qur'an. I have demonstrated this from books of readings, interpretation, and language. Only God is responsible for making these papers useful.

Keywords: Phenomenon, raised nouns, Qalun on the authority of Nafi' the Holy Quran.

"Articles published in *Univ Zawia* Faculty Arts J are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

ظاهرة الأسماء المرفوعة على الابتداء أو الخبر فيما رواه قالون عن نافع في النصف الأول من اي القرآن الكريم. (دراسة وصفية تحليلية)

محمد عبد العالي
قسم اللغة العربية، كلية اللغات والترجمة، جامعة مصراتة، مصراته، ليبيا

Email: www.almahde101@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2025/01/27 تاريخ القبول:2025/03/15 تاريخ النشر : 2025/03/31م

ملخَّص البحث:

الحمد لله والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم إلى يوم الدين ...

أما بعد:

فإنني تناولتُ في هذا البحث توجيه رواية الإمام قالون عن نافع من حيث مستوى النحو من كتب القراءات والتفسير، وقد خرجت الآيات التي رواها قالون عن نافع وحده، مما جعل الباحث ما رواه قالون بمنزلة ما قرأه هو نفسه في نطاق القُراء السبعة، حيث بينتُ حجته في ذلك وحجة غيره ما أمكنني ذلك، وبينتُ سبب اختلاف الأحكام الشرعية واللغوية في هذه القراءات مما يشير إلى عظمة هذا القرآن في حمله لكل هذه المعاني بآيات تختزن معاني لا يمكن عدها وقراءات توضح معاني إحداهما الأخرى ومن هنا كان موضوع هذه الورقات: (ظاهرة الأسماء المرفوعة على الابتداء أو الخبر فيما رواه قالون عن نافع المدني في بعض آي النصف الثاني من القرآن الكريم)، وقد دللتُ على ذلك من كتب القراءات، والتفسير واللغة. والله وحده المسئول أن ينفع بهذه الورقات. الكلمات الدالة (قالون، حجة، فائدة، وجه، قراءات)

الكلمات المفتاحية: ظاهرة، الأسماء المرفوعة، قالون عن نافع، القرآن الكريم.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم إلى يوم الدين. وبعد ...

فإننا نعلم جميعا أن القرآن – الكريم – ولا يزال منبع ثراء للعلوم الإسلامية والعربية، فمنه انبثقت علوم كثيرة، منها علم القراءات وهو أكثر العلوم التصاقا بالقرآن، بل وأشدها قربا منه، ومن هذا المنطلق ازدادت عناية العلماء، والدارسين بقضايا هذا العلم وجعلوه مدار بحثهم ودراساتهم.

فعلماء العربية بنو عليه أصول عملهم، وقعدَوا قواعدهم، واستنتجوا آراءهم منه واستخدموه في أقيستهم، واستشهادهم على صحة ما وضعوه، وقرروه من أصول وقواعد، وفائدة اختلاف القراءات وتنوعها، وما في ذلك من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز والإيجاز لأن كل قراءة بمنزلة آية، إذا كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آية، ومنها: إعظام أجر هذه الأمة من حيث يفرغون جهدهم ليبلغوا قصده– في تتبع معاني ذلك، واستنباط الحكم والأحكام واستخراج كمين أسراره في إشاراته بقدر ما يبلغ غاية علمهم ويصل إليه نهاية فهمهم والأجر على قدر المشقة.

الأمر الذي جعلني أكتب هذه الورقات، وكما أنني من خلال ما أنجز من بحوث ودراسات حول هذه الرواية، هي قليلة، ولم تحظ بالاهتمام الذي تستحق، وما لهذه الرواية من مصاحف مطبوعة متداولة في بلادنا، وبين أبناء المسلمين في جميع العالم الإسلامي وتعد رواية قالون عن نافع المدني من الروايات السبعة المتواترة، وقد انبعثت من مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فمن هذا المنطلق كان لي شرف القيام بهذه الورقات المتواضعة بما أعانني عليه الله –سبحانه – وهو الموفق.

منهجية البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي في تحليل ومعرفة رواية قالون، ومدى موافقتها للعربية الفصحى، وقد تتبعت هذه الآيات، وألفاظها، وسورها في النصف الثاني من القرآن –الكريم –وفقا للمصحف المتداول في بلادنا على رواية قالون عن نافع المدني وقد بينت، وخرجت، ووجهت هذه الآيات من مصادرها مبرزا شخصية قالون، وآراءه ومدى موافقة روايته للعربية، وقسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة.

المطلب الأول: ترجمة الإمام قالون.

المطلب الثاني: فائدة علم القراءات.

المطلب الثالث: الجانب التطبيقي في بعض آي النصف الثاني من القرآن – الكريم –

المطلب الأول: ترجمة الإمام قالون.

اسمه:

عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر ابن عبد الله الزرقي المدني مولى بني زهرة قارئ أهل المدينة ونحويهم وقيل إنه ربيب نافع وهو الذي لقبه قالون لجودة قراءته وهي لفظة رومية معناها جيّد ويكني أبو موسى. (الذهبي، 1404هـ، ص. 93)

حدَّث أبو موسى قالون: كان نافع إذا قرأتُ عليه يعقد لي ثلاثين ويقول لي: قالون يعني " جيد " بالرومية وإنما كان يكلمه بذلك؛ لأن قالون أصله من الروم، وكان جد جده عبد الله من سبي الروم أيام عمر بن

الخطاب – رضي الله عنه– فقدم به مَنْ أسره وباعه فاشتراه بعض الأنصار فأعتقه فهو مولى الأنصار. (الحموي، 1936، ص. 151)

صفاته:

كان يقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ، وقيل إنه كان لا يسمع شيئا ألا قراءة القرآن، وقيل: أن الصمم أصابه في آخر عمره بعد أن أُخذت عنه القراءة، وفي هذا أقوال كثيرة. (الزركلي، 1986، ص. 110)

شيوخه:

لم يزل يقرأ على نافع حتى مهر وحذق، وروى الحديث عن شيخه وعن محمد بن جعفر بن أبي كثير، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعرض القرآن أيضاً على عيسى بن وردان الحذَّاء، وتبتل لإفراد القرآن والعربية، وطال عمره وبعد صيته. وقرأ على نافع قراءة نافع، وقراءة أبي جعفر وعيسى بن وردان، ولازم قالون الإمام نافعا ما يقرب من عشرين عاما على انفراد. (البنا، 1407هـ، ص. 47)

تلاميذه:

قرأ عليه بشر كثير منهم ولداه أحمد وإبراهيم، وأحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن هارون أبو نشيط، ومحمد بن صالح المصري، وسمع منه إسماعيل القاضي، وموسى بن إسحاق الأنصاري القاضي، وأبو زرعة الرازي وإبراهيم بن د يزيل، ومحمد بن عبد الكريم القطري، وعثمان بن خرزاد الأنطاكي. (القاضي، 1955، ص. 6)

وفاته:

توفي سنة عشرين ومائتين وله نيف وثمانون سنة رحمة الله (. الأتابكي، د، ت) ويذكره الإمام الشاطبي في منظومته الشاطبية إما بلقبه قالون أو برمزه الباء، ولم يذكره باسمه إلا مرة واحدة في المقدمة عندما قال:

26 –وقالون عيسى .....* ..... (القاضي، بدون تاريخ، ص. 16)

المطلب الثاني: فائدة علم القراءات:

نحن نعلم جميعا أن الباحثين – قديما وحديثا – في كل علم من العلوم لابد أن يتحدثوا عن فوائد العلم الذي يضعونه.

وقد تعرض علماء القراءات لبيان فائدة هذا العلم، وذكروا أهمية اختلاف القراءات وتعددها ويرى الباحث أن يسهم إسهاما متواضعا في الحديث عن ذلك، وأرى في هذا المقام أن أذكر ما رواه مسلم والبخاري واللفظ له عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال هشام بن حكيم بن حزام القرشى الأسدي أسلم يوم الفتح ومات قبل أبيه كان من فضلاء الصحابة وخيارهم. (شاهين، 1995، ص. 77) يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم

يقرينها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فلبَبْته بفتح اللام وتشديد الباء الأولى، (أخذته بردائه). (البنا، 1407هـ، ص. 6) فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ فقال: أقرنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت كذبت فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرنيها على غير ما قرأت فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انى سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرنيها. (الداني، 1408هـ، ص. 200؛ سيبويه، 1981، ص. 200)

وسبب اختلاف قراءتهما كما ذكره ابن حجر في فتح الباري إن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديما ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده؛ ولأن هاشما من مسلمي الفتح، فكان النبيء أقره على ما نزل أخيرا فنشا اختلافهما من ذلك، ومبادرة عمر للإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف إلا في هذه الواقعة. (سيبويه، 1981، ص. 200) فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك أُنزلت ثم قال اقرأ يا عمر فقرأت القراءة التي أقرأني فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك أُنزلت إن هذا القرآن انزل على سبعة أحرف فاقرؤا ما تيسر منه" (ابن حجر، بدون تاريخ، ص. 200)

وكذا الحديث الذي رواه الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أبي عنه صلى الله عليه وسلم: أن جبريل أتاه بإضاءة بني غفار فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد فقال صلى الله عليه وسلم: أسأل الله المعافاة والرحمة إن ذلك ليشق على أمتي ولا يستطيعونه ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين فقال له: مثل ما قال في الأولى حتى انتهى إلى سبعة أحرف. قال: فمن قرأ بحرف منها فقد أصاب. (مسلم، بدون تاريخ، ص. 560–565؛ الأندلسي، 1992، ص. غير محددة)

ويمكن أن تكون هذه السبعة أوجه من اللغات فلذلك أنزل القرآن عليها، وقيل: حسب لهجات العرب ولغاتها. (الداني، 1984، ص. 31)

فاختلاف القراءات –بوجه عام – يقصد به التيسير على الأمة؛ ليقرأ كل قوم على لغتهم بما يسهل عليهم من لغة غيرهم، وعلى ما جرت به عادتهم، فقوم جرت عادتهم بالهمز، وقوم بالتخفيف وقوم بالفتح وقوم بالإمالة وكذلك الإعراب واختلا فه في لغاتهم من حيث النواحي اللغوية، أو ما يتعلق بالأحكام الشرعية. (ابن مجاهد 1980م ص45) فالقراءات القرآنية من الأصول التي تستند إليها القواعد، النحوية وإعرابه من أهم الوسائل التي تدل على ضبطها وفهم أسرارها. (القرطبي، 1980، ص. 295)

وإليك بعض الأمثلة التي تؤيد ما يتعلق بأحكام الشريعة، أما ما يتعلق بالنواحي اللغوية فستكون في الجانب التطبيقي لهذه الورقات المتواضعة:

أما الأمثلة التي تتعلق بالأحكام الشرعية، فهي كثيرة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

– قوله تعالى {يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ}، [المائدة من الآية 6]

الشاهد قوله {أَرْجُلُكُمْ}. حيث قرئت بالكسر، والنصب.

فقد قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بالنصب عطفا على {يْدِيَكُمْ} فحكمها الغسل كالوجه، وقرأ الباقون بالكسر عطفا على {رُؤُوسِكُمْ}، لفظا ومعنى. (القرطبي، 1952، ص. 14)

ويمكن الجمع بين دلالة القراءتين بفعل النبيء – صلى الله عليه وسلم – الديكان يغسل رجليه إذا كانت ظاهرة ويمسحها إذا كانت مغطاة بخف، أو نحوه، وهو من العرب الخلص الذين يفهمون وجوه العربية في اللسان العربي. (السعدي، 1424هـ، ص. 578)

ومنه قوله تعالى: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} [سورة البقرة من الآية 280] فهذه الآية تدل عل طلب إعطاء المدين مدة أخرى إذا أعسر عن سداد دينه وقد حصل خلاف بين الفقهاء في المراد بالمدين: فذهب جماعة منهم إلى أن المراد المدين بدين الرب، وذهب الجمهور إلى أن المراد عموم الدين، هذا ناتج لورود قراءتين في قوله تعالى: {وان كان ذو عسرة}. وحجة الفريق الأول: أن الآية وردت بنصب (ذو) حيث وردت هذه القراءة في مصحف أ? بن كعب: فتصبح (كان) ناقصة واسمها ضم? يعود على التائب من الربا والمعنى الذي عليه قوله تعالى: {وإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُم}. أي الذي عليه دين الربا ذا عسرة فنظرة إلى ميسرة. (الأندلسي، 1992، ص. 340)

وحجة الفريق الثاني: أن القراءة المتواترة جاءت برفع (وذ و) فتصبح كان تامة لا تحتاج إلى منصوب وهي بمعنى – وجد أو حصل أو حظر – إذ هي هنا تدل على الحدث دون، الزمن وعلى هذا يكون معنى الآية: وأن وجد ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، والمعنى عام سواء أكان مديناً بِدَيْن ربا، أو غيره.

قال النحاس: هذا أحسن ما قيل فيه؛ لأن يكون عاما لجميع الناس. (النحاس، 1988، ص. 342)

ويبدو لي أن رأي الفريق الثاني هو الراجح لما يأتي:

1–إن قراءة الرفع أقوى فقد أجمع القراء المشهورون عليها. (أبو طالب، 1405هـ، ص. 81)

2–أجاز الكوفيون والنحاس نأ تكون هنا كان ناقصة ولكنهم أبقوا – وذو مرفوعة على أنها اسم كان، وقدروا لها خبر ا (إن كان ذوا عسرة بالدين). (النحاس، 1988، ص. 295)

المطلب الثالث: الجانب التطبيقي في بعض آي القرآن الكريم.

1–قوله تعالى: {فَلَهُ جَزَاء الْحُسْنَى} [الكهف من الآية 86].

حيث روى قالون هذه الآية برفع كلمة "جزاء" ووجه قراءة قالون من وجهين: الوجه الأول: أنه جعله مبتدأ، و(له) الخبر، والتقدير: فجزاء الخلال الحسنى له وما قبله مضافا إلى ما بعده وحذف التنوين للإضافة، وإذا كانت الحسنى بمعنى الجنة، فالإضافة للبيان، أي فله جزاء هو الحسنى وإذا كانت صفة بمعنى الحسنة، فتكون الإضافة من إضافة المسبب للسبب والتقدير: فله جزاء الحال الحسنى، أي الحسنة، فله جزاء الكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد. (ابن مريم الشيرازي، 1992، ص. 77–79).

الوجه الثاني: يجوز أن تكون بدلا من جزاء على أن الحسنى الجنة وحذف التنوين للالتقاء الساكنين وهما التنوين واللام من الحسنى.

وحجة من نصب (جزاء)، ونونه، أنه جعل " الحسنى " مبتدأ وله الخبر، ونصب جزاء على أنه مصدر في موضع حال. والتقدير: فله الحال الحسنى جزاء. (السعدي، 1424هـ، ص. 575)

وقيل حالا من الضمير المستكن في الخبر العائد إلى الحسنى على رأي الجمهور والتقدير فله الحسنى حال كونها مجزيا بها، أو حال من الضمير البارز المجرور باللام، والتقدير فلمن آمن وعمل صالحا الجنة حال كونه مجزيا.

وقال: الفراء (الحسنى حسناته فله جزاؤها وتكون الحسنى الجنة ويضيف الجزاء إليها وهي هو كما قال دين القيمة ولدار الآخرة، (ابن خالويه، 1401هـ، ص. 136)

قال أبو علي له جزاء الخصال الحسنة التي أتاها وعملها واختار أبو عبيد قراءة النصب وقال أبو علي قال أبو الحسن هذا لا تكاد العرب تتكلم مقدما إلا في الشعر وقول الناظم وأقبلا أراد وأقبلن فأبدل من نون التأكيد الخفيفة ألفا). (مكي، 1984، ص. 41)

وقيل: تمييز، وهو قول ضعيف؛ لأن التمييز يقبح تقديمه، وقيل: أنه اختير ذلك على تأويل الحسنى الجنة. (ابن الجوزي، بدون تاريخ، ص. غير محددة)

وقال ابن قتيبة: أن الرفع بغير تنوين أولى، كقولك: له جزاء الخير. وقد قال تعالى {فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ} سبأ (36)، وضعف النصب لتقديمه المفسر على التفسير. فهو بعيد جائز عن بعد والرفع أولى. وقال الزجاج: هو مصدر في موضع الحال أي مجزيا بها جزاء وقرأ ابن عباس ومسروق {فله جزاء الحسنى} منصوبا غير منون، وهي عند أبي حاتم على حذف التنوين لالتقاء الساكنين مثل {فله جزاء الحسنى} في أحد الوجهين. النحاس: وهذا عند غيره خطأ لأنه ليس موضع حذف تنوين لالتقاء الساكنين ويكون تقديره: فله الثواب جزاء الحسنى. (ابن الجوزي، 1404هـ، ص. 186)

والرأي عندي كذلك؛ ولأن الرفع عليه أكثر الجمهور، وكذلك الأخذ بالأوضح والأسهل أفضل وعدم اللجوء إلى التقديرات من باب أولى، وكثرة العلل تضعف من النص، والله أعلم.

2-قوله تعالى: {قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ} [طه من الآية 12].

حيث روى قالون عن نافع هذه الآية برفع {قولُ}، ورفعه من وجهين: الأول: أنه رفع على إضمار مبتدأ وجعل قوله {الحق} خبره؛ لأنه لما قال: {ذلك عيسى بن مريم} صار معناه: هذا الكلام قول الحق. (الفارسي، بدون تاريخ، ص. 831-834)

الثاني: على إضمار (هو) ويجعله كناية عن عيسى؛ لأنه كلمة الله والكلمة قول. (النحاس، 1988، ص. 330)

وقد يكون بدلا من عيسى أو صفة له، ولفظ (الحق) يحتمل فيه معنى الصدق، وكونه اسما من أسمائه – تعالى – إن قدرت خبرا بعد خبر، وبتقدير البدلية، أو الوصفية يتعين الثاني، وهو كونه من أسماء الله –سبحانه وتعالى –(مكي، 1984، ص. 150)

وحجة من نصب: أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله، وعامله محذوف وجوبا تقديره (أقول قول الحق) هذا إن أُريد بالحق معنى الصدق، فإن أُريد أنه اسم من أسماء الله –سبحانه – فنصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أمدح قول الحق) أي قوله تعالى–وكلمته الذي هو عيسى عليه السلام. (القلانسي، 1984، ص. 428)

وقيل بأن المقصود بالحق في هذا الموضع هو الله –سبحانه – ولو أُريد قول الحق فيضاف الحق للقول، ومعناه القول الحق كما قيل: (إن هذا لهو حق اليقين)، وقوله: (ولدار الآخرة خير) فيضاف الشيء إلى مثله، وإن نصبت القول وهو في النية من نعت عيسى عليه السلام، كان صوابا أي كأنك قلت: هذا عبد الله أخاه بعينه، والعرب تنصب الاسم لمعرفة في ها وذلك وأخواتهما فيقولون: هذا عبد الله الأسد، كما يقولون أسدا عاديا. (أبو زرعة، 1982، ص. 443)

وقيل: بأن معنى هذا الكلام الذي جرى قول الحق. (ابن كثير، 1995، ص. 120)

والرأي من وجهة نظري والله أعلم أن الرفع هو الاختيار؛ لأن الجماعة عليه، والله اعلم.

3 –قوله تعالى: {وَأَنَا اخْتَرْتُكَ} [طه الآية 13].

حيث روى قالون بتخفيف النون من (أنا)، وضم التاء في (اخترتُك).

ووجه ذلك: أنه جعل (أنا) ضمير منفصل مبتدأ، و(اخترتك) بضم التاء بعد الراء على أن الفعل مسند إلى ضمير المتكلم وحده، على أن (أنا) اسم لله –تعالى – مقدما على الفعل وأنا رفعت بالابتداء واخترت الخبر، والتاء اسم فاعل، والكاف مفعول به. (القاضي، بدون تاريخ، ص. 319)

وقُرئ بتشديد النون من (أنا)، وبنون بعدها ألف بدل التاء في (اخترتك على أنها (أن) المشددة وهي المؤكدة، والألف اسمها وأصله (إننا)، حذفت إحدى النونات على التخفيف قيل ك هي الثانية وقيل الثالثة واكتفى بالألف لدلالتها عليها، والفعل بعدها مسند إلى ضمير العظمة وهي قراءة حمزة34، والإجماع على فتح الهمزة في (أنا)، ووجه الفتح على قراءة تشديد النون، أنها مجرورة باللام المحذوفة، والجار والمجرور متعلق بالفعل بعده. والتقدير لأنا اخترناك فاستمع، والله أعلم. (أبو شامة، بدون تاريخ، ص. 221)

وقرئت بكسر الهمزة وتشديد النون وحجته: أنه جعلها حرفا ناصبا مبتدأ وشدد النون لأنها في الأصل نونان أدغمت إحداهما في الأخرى تخفيفا والحجة لمن فتحها أنه رد الكلام على قوله إني أنا ربك وأنا اخترناك كما تخبر الملوك عن أنفسها بنون الملكوت (مكي، 1984، ص. 97)

4 – قوله تعالى: {سَوَاء الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ} [الحج من الآية 23].

روى قالون: برفع (سواءٌ) على أنه خبر مقدم، (والعاكف) مبتدأ مؤخر، والتقدير: (العاكف والباد سواء فيه)، أي ليس أحدهما أحق به من الآخر وتكون الجملة في موضع النصب على المفعول الثاني لجعل أو على الحال بناء على جواز وقوع الجملة الاسمية حالا اكتفاء بالضمير.

وحجة من قرأ بنصب (سواءً)–وهذه قراءة حفص وحده. (الجزري، 1351هـ، ص. 366)

حيث إنه جعله مصدرا عمل فيه (جعلناه) كأنه قال: سوينا فيه بين الناس سواء، وارتفع (العاكف فيه) بسواء، كأنه قال مستويا فيه العاكف، فهو مصدر في معنى اسم الفاعل، كما قالوا رجل عدْل أي عادل. (الفراء، بدون تاريخ، ص. 177)

وإذا نصبته على الحال، جعلته حالا من المضمر، في قوله: (للناس) المرتفع بالظرف، ويكون الظرف عاملا في الحال؛ لأنه هو العامل في المضمر الذي هو صاحب الحال، أو يكون حالا من الهاء في (جعلناه). (البنا، 1987، ص. 398)

5 – قوله تعالى: {سَيَقُولُونَ لِلَّهِ} [المؤمنون من الآية 7،8].

روى قالون، (لله) من غير ألف، وقرأ غيره بالألف.

فحجة من قرأ بغير ألف فحمل على المعنى في الجواب دون ظاهر اللفظ، وعلى هذا فقد قرأ أبو عمرو في الثاني والثالث: (الله) بالألف، والباقون (لله)، بلام من غير ألف مكسورة، واتفق الجميع على قراءة الأول. (الآية 84) (لله) مكسورة. (ابن مريم، 1992، ص. 899)

وجرُ الهاء على أنه جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف، والعرب تجيز ذلك، يقال: من رب الدار فمعناه لمن الدار فيقال: هي لزيد، فاللام تفيد الملك. (ابن مريم، 1992، ص. 901)

وحجة من قرأ بألف وهو أبو عمرو وحده: أنه أتى بالجواب على ظاهر السؤال، على أنه أسقط اللام التي قبل لفظ الجلالة ورفع الهاء على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والجواب على هذا مطابق للسؤال لفظا ومعنى؛ فإن من سأل من رب الدار، فالجواب المطابق لفظا زيد، أي: (ربها زيد)، وليس لزيد باللام المكسور. (مكي، 1984، ص. 130) (البغدادي، 1400هـ، ص. 447)

والرأي عندي: هو حمل الجواب على معنى الكلام دون ظاهر لفظه، وهو الاختيار؛ لأن الجماعة عليه، وكذلك بغير ألف في جميع المصاحف إلا في مصاحف أهل البصرة، فإن الثاني والثالث فيهما ألف على قراءة أبي عمرو. (مكي، بدون تاريخ، ص. 91). والله أعلم

6–قوله تعالى: {عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ} [المؤمنون من الآية 93].

حيث روى قالون هذه الآية بالرفع في (عالمُ)، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وفيه معنى التأكيد، أي: هو عالم. والذي يقوي ذلك أن الكلام الأول قد انقطع. (ابن الجزري، 1421هـ، ص. 477)

وقرا الباقون بالكسر عالمِ) وجعلوه نعتا لله –سبحانه –؛ لأنه معرفة بالإضافة بناء أن المراد منه الثبوت والاستمرار، أو هو بدل من لفظ الجلالة. (الفارسي، 1993، ص. 301)

وأرجح الجر؛ ليكون الكلام من وجه واحد، وليتصل بعض الكلام ببعض ويكون كله جملة واحدة.

7 – قوله تعالى: {وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ}، [النور من الآية 7].

حيث روى قالون بتخفيف النون من (أن)، ورفع (لعنةُ).

ووجه هذه القراءة أن (أنْ) بسكون النون هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، ولعنة بالرفع مبتدأ، والجار والمجرور بعده خبر والجملة خبر أن المخففة (النحاس، 1988، ص. 506)

ووجه من قرأ بتشديد النون من (أنَ)، ونصب (لعنة)، ووجه التشديد على الأصل في (أن) ووجه النصب في (لعنة) أنه اسمها والجار والمجرور هو خبرها. والرأي ما أجمعوا عليه القراء. (مكي، 1984، ص. 167)

8 –قوله تعالى: {سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ}. [النور من الآية 39].

حيث روى قالون الآية بتنوين (سحابٌ) وكذلك (ظلماتٌ). بالرفع والتنوين. (أبو بكر، بدون تاريخ، ص. 74)

والوجه والرأي: أن سحابا منون؛ لأنه منكَر غير مضاف، و(ظلماتٌ) رفع على أنه خبرا لمبتدأ محذوف، تقديره: هي ظلمات، أو هذه ظلمات. فحذف المبتدأ. (ابن خالويه، 1401هـ، ص. 239)، وقد قرأها ابن كثير برواية البزي: بترك تنوين (سحابُ)، وجر (ظلماتٍ) (البغدادي، 1400هـ، ص. 457)

والوجه في هذا: على إضافة سحاب إلى ظلمات. كما يقال: سحاب رحمةٍ، وسحاب مطرٍ، وإضافة هنا إما أنها للبيان، أو من إضافة السبب إلى المسبب (النحاس، 1988، ص. 44)، وقرأها ابن كثير أيضا بتنوين (سحابٌ)، وجر (ظلماتٍ).

والوجه: على أنه بدل من ظلمات الأولى، أو كظلمات بعضها فوق بعض. (ابن مريم، 1992، ص. 917–918)

والراجح عندي ما أجمع عليه القراء وهو تنوين (سحابٌ، وظلماتٌ).

9 – قوله تعالى: {ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ} [النور من الآية 56].

حيث روى قالون برفع (ثلاثُ)، و(عوراتٍ).

والوجه في ذلك: أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي) أو (هذه). أي هذه الأوقات السابقة عورات لكم، أي ثلاث أوقات عورات. (ابن الجزري، 1421هـ، ص. 333)، وقراها حمزة، والكسائي وعاصم، بالنصب في (ثلاثَ) والوجه في ذلك أنه بدل من قوله: (ثلاث مرات). وهنا ظرف زمان لأنها أزمنة وتقدير ذلك: ثلاث أوقات عورات، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ ولذلك أنث الثلاث، أو على المصدرية أي ثلاث استئذانات، أو على إضمار فعل أي اتقوا واحذروا ثلاث وافقهم الحسن والأعمش والباقون برفعها خبر محذوف أي هن ثلاث. (القرطبي، 1978، ص. 305)

10 – قوله تعالى: {عَالِمُ الْغَيْبِ}، [سبأ من الآية 2].

حيث روى قالون بوزن فاعل ورفع الميم في (عالمُ).

ووجه ذلك: أنه على الاستئناف، فيجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: أي: هو عالم الغيب، أو مبتدأ وخبره (لا يعزب عنه)، (القلانسي، 1984، ص. 88)

وقرأ حمزة والكسائي: (علام الغيوب)، بتشديد الألف واللام بعدها وبالجر.

ووجه ذلك: أ علام فعال، وهو بناء وضع للمبالغة والتكثير، وعالم يصلح للقلة والكثرة جميعا ولأن قول فاعل يصلح للقليل والكثير، وقرئ (عالم) بوزن فاعل أيضا وكسر الميم، على انه صفة لله – تعالى –أو بدل منه، وإذا جعله صفة ن فلابد من تقرير وتعريفه، وقد تقرر جواز ذلك في كل صفة يجوز أن تتعرف بالإضافة إلا الصفة المشبهة. (البنا،1987م ج1، ص457). والله تعالى أعلم.

11–قوله تعالى: {وَالْقَمَرُ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ} [يس من الآية 38].

حيث روى قالون برفع (القمرُ).

ووجه ذلك أن الرفع على الابتداء، وقوله: (قدرناه منازل) الخبر والجملة تفسير للآية التي قبلها، (آية لهم الليل نسلخ)، وكأنه قال: (وآية لهم الشمس تجري وآية لهم القمر قدرناه)، وقيل يجوز رفعه على العطف في قوله، (وآية لهم) وهو عطف جملة على جملة.

والآية في قوله (وآية لهم) رفع على الابتداء، و(لهم)، صفة لها، والخبر محذوف تقديره (وآية لهم في المشاهدة، أو في الوجود، وقوله (الأرض الميتة) و(والليل نسلخ منه)، و(والقمر قدرناه كله تفسير للآية جار على ما يجب عليه الإعراب. (مكي، 1984، ص. 216)

وحجة من نصب، وهم الكوفيون، وابن عامر، ويعقوب.

ووجه ذلك أنهم نصبوا (القمرِ) على أنه منصوب بفعل مضمر يفسره الذي بعده والتقدير

(وقدرنا القمر) ثم فسر الفعل المضمر فقال: قدرناه. (ابن زرعة، 1422هـ، ص. 598–599) والاختيار على الأول؛ لأنه قراءة الأكثر. والله أعلم.

12–قوله تعالى: {اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُ آبائكم}، [الصافات من الآية 126]

حيث روى قالون برفع (اللهُ، وربُكم، وربُ)، على الاستئناف.

ووجه ذلك قوله: (اللهُ) مبتدأ، و(ربُكم) الخبر، ويجوز أن يكون على حذف المبتدأ، والتقدير: (هو الله ربكم). وقرأ حفص، وحمزة، والكسائي، ويعقوب بالنصب في الثلاثة، (الله، وربِكم وربِ)، على البدل.

ووجه ذلك: أنهم نصبوا ذلك على البدل من قوله: (أحسن الخالقين)، (وأحسن) منصوبة بـ (تدرون) على أنه مفعوليه، وقوله: (ربكم) منصوبة على أنه صفة لـ (الله)، (ورب آبائكم) معطوفة عليها والكلام

على هذا من وجه واحد؛ لأنها كلها محمولة على قوله (أحسن الخالقين) كأنه قال: (تدرون أحسن الخالقين)، الله الموصوف بهذه الصفات. (الفارسي، 1993، ص. 1093–1094).

والرأي الذي أرجح أنه على الأول؛ لتمام الكلام، والمعنى: الله ربكم وربّ آبائكم الأولين أي: خالقكم ورازقكم فهو الذي تحقّ له العبادة دون من لا يسمع، ولا يغني عن أحد شيئا. والله أعلم

13–قوله تعالى: {وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ} [الجاثية من الآية 4،3].

روى قالون برفع (آيات).

ووجه ذلك: يجوز أن يكون للعطف على موضع (إن) وما عملت فيه؛ لأن موضعها رفع بالابتداء، فيكون ما عُطف عليه رفعا على الموضع. (البغدادي، 1400هـ، ص. 594)..

ويجوز أن يكون الرفع على الاستئناف؛ وذلك إذا كان الكلام من عطف جملة على جملة فيكون (آيات) رفعا بالابتداء، والظرف قبله هو الخبر، ويجوز أن يكون مرفوعا بالظرف عند من يرى الرفع به. (أبو زرعة، 1982، ص. 658)

وقرأها حمزة والكسائي ويعقوب بالنصب (آياتٍ) وذهب الأخفش إلى أن ذلك غلط من سيبويه وأن العطف على عاملين جائز، واستشهد بهذه القراءة.

ووجه ذلك: أنه أُجْري على الظاهر، فإنه عطف على عاملين. أحدهما: إن، والآخر الجار والعطف على العاملين غير جائز عند سيبويه. (سيبويه، 1988، ص. 65)

لكن يخرج كونه عطفا على عاملين، بأن يقد ر الجار في قوله: (واختلاف)، فيكون (في) مضمرا كأنه قال: (وفي اختلاف الليل والنهار).

وقد يخرج عن العطف على عاملين بوجه آخر وهي: أن تجعل (آيات) في الكلام الأخير هي: الآيات الأولى كررت للتأكيد لما تراخى الكلام وطال، واسم إن هي الآيات الأولى، (وفي السماوات)، خبرها.

وقوله: (وفي خلقكم، وقوله واختلاف)، معطوفان على الخبر، وكررتا في الموضعين للتأكيد كما تقول: إن في الدار الخبر، والسوق والمسجد والبلد الخبر، فتعيد الخبر على التأكيد، فالاعتبار بالأول. (الدجوي وقمحاوي، بدون تاريخ، ص. 133) وحسن ذلك لتقدّم ذكر الجارّ.

لمّا ذكر على، وإن كانت زائدة في قول سيبويه حسن حذف الجارّ من الصلة، ولو لم يذكره لم يجز، وكذلك ما حكاه يونس، من قولهم: مررت برجل صالح إلّا صالح، فطالح، لمّا تقدّم ذكر الجارّ حسن ذلك، ولو لم يذكر الجارّ لم يكن.

وممّا يؤكّد قول حمزة والكسائي، وأن آيات محمولة على إنّ ما ذكر من أنّه في قراءة ثلاث لامات وفي خلقكم وما يبث من دابة لآيات وكذلك الموضعان الآخران، فدخول اللّامات يدلّ على أن الكلام محمول على (إن)، وإذا كان محمولا عليها حسن النصب على ما قرأ حمزة والكسائي وصار كلّ موضع من ذلك كأن إنَّ مذكورة فيه، بدلالة دخول اللّام، لأنّ هذه اللّام إنّما تدخل على خبر إنّ أو على اسمها، وممّا يجوز أن يتأوّل على ما ذكرنا في قوله: واختلاف الليل والنهار آيات قول الفرزدق:

وباشر راعيها الصّلا بلبانه ** وجنبيه حرّ النّار ما يتحرّف. (الفرزدق، 1997؛ الفارسي، 1993، ص. 163)

فهذا إن حملت الكلام على ظاهره كان عطفا على عاملين على الفعل والباء، وإن قدّرت أن الياء ملفوظ بها لتقدّم ذكرها، صارت في حكم الثبات في اللّفظ، وإذا كان كذلك كان العطف على عامل واحد. وهو الفعل دون الجارِّ إن قدّرت الجارّ في حكم المذكور بها بدلالة المتقدّم عليه لم يكن عطفا على عاملين كما لم يكن قوله: واختلاف الليل والنهار آيات كذلك وقد يخرج قوله: واختلاف الليل والنهار آيات وآيات من أن يكون عطفا على عاملين من وجه آخر، وهو أن تقدّر قوله:

واختلاف الليل والنهار معطوفا على في، المتقدّم ذكرها، ويجعل آيات متكررة كرّرتها لما تراخى الكلام وطال، وهذا النحو في كلام العرب ضيق). والله أعلم. (أبو زرعة، 1982، ص. 659).

14-قوله تعالى: {سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ}، [الجاثية من الآية 20].

حيث روى قالون برفع: (سواءٌ)، ووجه ذلك: أنه لما كان (سواء) ليس اسم فاعل لم يُجْرِه على ما قبله، فرفعه على أنه خبر لمبتدأ مقدم، والتقدير: (محياهم ومماتهم سواء) أي سواء في البعد من رحمة الله، والضميران للكفار. وقرأ الكسائي، وحمزة، وحفص عن عاصم، (سواءً) بالنصب.

ووجه ذلك: أنه جعله مصدرا في موضع اسم الفاعل، فهو في موضع (مستو)، ونصبه من ثلاثة أوجه:

الأول: أن تجعل (محياهم ومماتهم) بدلا من الضمير في (نجعلهم فينصب (سواء) على أنه مفعول ثاني: (نجعل) على تقدير أن نجعل محياهم ومماتهم سواء إلا أنه يلزم نصب (مماتهم) ولم يقرأ أحد به. (القرطبي، 1987، ص. 891).

الوجه الثاني: أن تنصب (سواء) على أنه مفعول ثاني لجعل وتجعل محياهم ومماتهم ظرفين والتقدير: أن نجعلهم سواء في محياهم ومماتهم ويلزم أيضا نصب مماتهم، وهو لم يقرأ به أحد. (النحاس، 1988، ص. 164).

الوجه الثالث: أن تنصب (سواء) على الحال من المضمر في (نجعلهم) وترفع محياهم ومماتهم بـ(سواء) ويكون المفعول الثاني لـ(جعل)، الكاف في قوله كـ(الذين).

وما أوافقه: الرفع؛ لأن اسم ليس، ليس باسم فاعل؛ ولأن الأكثر على الرفع. والله أعلم.

15–قوله تعالى: {وَالسَاعِةُ لاِ رَيْبَ فِيهَا}، [الجاثية من الآية 31].

حيث روى قالون برفع: (الساعةُ).

ووجه ذلك: أنها معطوفة على موضع (إن) واسمها، وموضع ذلك رفع على الابتداء والخبر ويجوز الرفع على القطع من الأول تجعله جملة مستأنفة على الابتداء والخبر به.

ويجوز أن ترفعه على العطف على الضمير في (حق) لكن الأحسن أن تؤكده بإظهاره قبل العطف عليه، فإذا لم يؤكد لم تُحمل عليه القراءة، وعلى هذا في (الساعة)، مبتدأ، و(لا ريب) خبره به. (الداني، 1984، ص. 67) (الفارسي، 1992، ص. 179–180)

وقرأ حمزة وحده بنصب (والساعةَ)، والوجه في ذلك أن قوله: (والساعة) معطوفة على قوله: (إن وعد الله حق)، فالساعة معطوفة على اسم (إن)، وقوله: (لا ريب فيها) معطوفة على خبرها

كأنه قال: (إن وعد الله حق وإن الساعة لا ريب فيها) (مكي، 1984، ص. 335–336)

وهو ما أميل إليه، لكثرة أوجه الإعراب، وكذلك عليه الأكثر. والله أعلم.

16–قوله تعالى: {نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى}، [المعا رج من الآية 16].

حيث روى قالون برفع (نزاعةٌ) على أنه بدل من قوله (لظى)، وموضع (لظى) رفع على أنه خبر، فالبدل عنه رفع، وإنما لم يظهر الإعراب في (لظى)؛ لأن آخره ألف، والكلمة غير منونة لاجتماع التعريف والتأنيث فيها، ويجوز أن تكون (نزاعة) خبرا بعد خبر، كقولك: إن هذا حلو حامض، ويجوز أن تكون خبر لمبتدأ محذوف: أي: هي نزاعة للشَّوى.

ويجوز أن تجعل الهاء في (إنها) للقصة و(لظى) مبتدأ و(نزاعة) خبر للمبتدأ، والجملة خبر (إن). وقرأ حفص عن عاصم (نزاعةً) بالنصب، وذلك من وجهين:

الأول: على أنها حال من (لظى) وهي معرفة، وهي حال مؤكدة فلذلك أتت حالا من لظى ولظى لا تكون إلا نزاعة للشوى، والعامل في نزاعة ما دل عليه الكلام من معنى التلظي.

الثاني: نصبها بإضمار فعل على معنى (أعنيها نزاعة) فهي حال أيضا من (لظى)؛ لأن الهاء في (أعنيها)، لـ (لظى). (ابن الجزري، 1421هـ، ص. 431)

وأرجح على الرفع؛ لتمكنه في الإعراب، ولأن الجماعة عليه ... والله أعلم.

الخاتمة:

وبعد هذه الاستفاضة أختم بحثي بما يلي:

1- أن رواية قالون عن نافع من الروايات المتواترة السبعة.

2-أنها غالبا ما توافق النحو الكوفي، أو بالأحرى أن النحو الكوفي انتفع بها، ورتب عليها بعض القواعد النحوية.

3-آثر قالون في روايته عن نافع الرفع على غيره من القراء، وربما السبب في ذلك هو أن الحجازيون يميلون إلى الرفع، والتعلق بالعمد، وعدم الاحتياج إلى التأويل البعيد.

4-كان قالون يؤثر الابتداء بالجمل التي يتقدمها الواو والفاء وانقطاعها عما قبلها.

5-كان استشهاد النحاة برواية قالون غالبا حين لا يجدون شاهدا في غيرها.

6-تبين لي أن صلة علم القراءات بالعلوم الشرعية، والعربية، والتفسير والحديث، والوقف والابتداء، وفهم الأحكام الفقهية من القرآن، والسنة، والدلالة صلة وثيقة

7-إن الحركات الإعرابية المسبوقة بالعامل النحوي، لها أهمية كبيرة في إيضاح المعنى الذي كان السبب الرئيسي في أهمية القراءات، وصلتها بالعلوم المختلفة. والله أعلم

أهم التوصيات:

التوصيات المستقبلية:

- دعوة لمزيد من البحث:

التوصية بإجراء المزيد من الدراسات المقارنة بين القراءات المختلفة، ليس فقط المبتدأ والخبر بل في باقي الجوانب النحوية والصرفية.

- توسيع قاعدة البيانات:

حث الباحثين على توسيع قواعد بيانات القراءات لتشمل تفاصيل أكثر دقة حول الجمل المختلفة للأسماء والأفعال.

- الفوائد العلمية:

-تعليم اللغة العربية:

إمكانية استخدام نتائج البحث في تطوير مناهج تعليمية أكثر فعالية لتعليم القواعد النحوية في القراءات القرآنية.

– الدراسات التفسيرية:

دعم المفسرين ببيانات دقيقة حول الفروقات اللغوية يمكن أن تعمق فهم للنصوص.

– توسيع نطاق الدراسة:

– قراءات أخرى: يوصى بإجراء دراسات مقارنة تشمل قراءات ورواة آخرين، مثل رواية ورشع عن نافع وغيرهم، لتقديم صورة أشمل عن تنوع اللغة.

– نصوص أخرى: مقارنة استخدام الجمل في نصوص أدبية أو لغوية أخرى من نفس الفترة الزمنية، لتعزيز الفهم الشامل للمبتدأ والخبر في اللغة العربية.

– التدقيق الصوتي:

– تحليل الفروقات الصوتية:

إجراء دراسات تفصيلية حول تأثير الفروقات الصوتية في القراءات على الفهم والمعنى، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الفروقات على تلقي النصوص.

– استخدام تقنيات حديثة: استغلال التكنولوجيا الحديثة مثل تقنيات تحليل الصوت لفهم الفروقات بشكل أكثر دقة.

مراجع البحث:

أولا القرآن الكريم:

- ابن حجر، أحمد بن علي. (بدون تاريخ). فتح الباري شرح صحيح البخاري (تحقيق: محمد عبد الباقي). المطبعة السلفية، القاهرة.
- ابن خالويه، عبد الله. (1401هـ). الحجة في القراءات السبع (تحقيق: عبد العال مكرم، الطبعة الرابعة).
- ابن زرعة، عبد الرحمن. (1422هـ). الحجة (تحقيق: سعيد الأفغاني). دار النشر.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1995). تفسير ابن كثير (تحقيق: عبد العزيز غنيم، محمد عاشور، ومحمد البنا). دار الفكر، بيروت.
- ابن مريم الشيرازي، نصر. (1992). الموضح في وجوه القراءات وعللها (تحقيق: عمر الكبيسي، الطبعة الأولى). جدة.
- أبو بكر، أحمد. (بدون تاريخ). المختار من معاني أهل الأمصار (نسخة مخطوطة). معهد المخطوطات العربية، القاهرة.
- أبو زرعة، عبد الرحمن. (1982). الحجة (تحقيق: سعيد الأفغاني). دار النشر.
- أبو شامة، عبد الرحمن. (بدون تاريخ). إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع (تحقيق: إبراهيم عطوة). مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

- أبو طالب، مكي. (1984). مشكل إعراب القرآن (تحقيق: حاتم الضامن، الطبعة الثانية). مؤسسة الرسالة، بيروت.
- البغدادي، أحمد. (1400هـ). السبعة في القراءات (تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثالثة). دار المعارف، القاهرة.
- البنا، أحمد عبد العزيز. (1407هـ). إتحاف فضلاء البشر بالقراءات العشر (تحقيق: شعبان محمد). عالم الكتب، بيروت.
- البنا، أحمد عبد العزيز. (1987). عنوان غير محدد. (بيانات غير مكتملة).
- الجزري، أحمد بن علي. (1351هـ). غاية النهاية في طبقات القراء. مكتبة الخانجي.
- الجزري، أحمد بن علي. (1421هـ). النشر في القراءات العشر. دار الكتب العلمية.
- الحموي، ياقوت. (1936). معجم الأدباء (مراجعة: وزارة المعارف). دار الملايين، القاهرة.
- الداني، عثمان بن سعيد. (1408هـ). الأحرف السبعة (تحقيق: عبد المهيمن طحان). مكة المكرمة.
- الداني، عثمان بن سعيد. (1984). الكتاب (تحقيق: عبد السلام هارون). دار المعارف.
- الدجوي، عبد المجيد، وقمحاوي، محمد. (بدون تاريخ). عنوان غير محدد. (بيانات غير مكتملة).
- الذهبي، محمد بن أحمد. (1404هـ). معرفة القراء الكبار. دار الرسالة، بيروت.
- الزركلي، خير الدين. (1986). الأعلام (الطبعة السابعة). دار العلم للملايين، لبنان.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (1424هـ). أثر الدلالة النحوية، مجلة أم القرى لعلوم الشريعة والعربية، 15(27)، 575–578.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (1981). الكتاب (تحقيق: عبد السلام هارون). دار المعارف.
- شاهين، عبد الصبور. (1995). تاريخ القرآن. مطبعة السعادة.
- الفارسي، علي بن أحمد. (1993). المسائل. دار الكتب.
- الفراء، يحيى بن زياد. (بدون تاريخ). معاني القرآن (تحقيق: محمد النجار وآخرون). الدار المصرية للترجمة.
- الفرزدق، همام بن غالب. (1997). ديوان الفرزدق (شرح: علي مهدي زيترن). دار الجيل، بيروت.
- القاضي، عبد الفتاح. (1955). البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- القاضي، عبد الفتاح. (بدون تاريخ). عنوان غير محدد (بيانات غير مكتملة).
- القرطبي، محمد بن أحمد. (1952). الجامع لأحكام القرآن (تحقيق: محمد إبراهيم، ومحمود حامد). دار الحديث، مصر.
- القرطبي، محمد بن أحمد. (1978). الجامع لأحكام القرآن. دار إحياء الكتب.

- القلانسي، محمد بن أحمد. (1984). إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر (تحقيق: عمر الكبيسي، الطبعة الرابعة).
- النحاس، جعفر. (1988). معاني القرآن (تحقيق: محمد الصابوني). مركز إحياء التراث، مكة.